

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٥/٧٧٣

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمانة .

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، يوسف ذيابات ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني .

المدعي : محمد إبراهيم علان .

وكيله المحامي عبد الله الضمور .

الممذن ضده : البنك الأهلي الأردني بصفته الخلف القانوني لبنك فيلادلفيا للاستثمار .

وكلاوه المحامون فارس النابسي وعمر العطوط وسليمان النابسي .

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٤/٣٠٥٧٦) تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥ المتضمن قبول الاستئناف موضوعاً وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الطلب رقم (٢٠١٢/٢١٤٠) تاريخ ٢٠١٤/١/٢٧ موضوعه (طلب تصحيح حكم قضائي ) وفي الوقت ذاته الحكم برد الطلب وتضمين المستدعي الرسوم والمصاريف وعدم الحكم بتأييد محاماة كون الطلب هو مقدم بالدعوى رقم (٢٠٠٣/٢٧٣٥).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأ محاكمه الاستئناف في قرارها المميز إذ إنها قد خالفت قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز الصادر في القضية رقم (٢٠٠٩/٣٣١٧) والذي بموجبه تم رد

الطعن المقدم من قبل المميز ضدها في القضية الاستئنافية رقم (٢٠٠٨/٣٢٦٥٩) فصل ٢١/١٢٠٠٩ وإن قرار محكمة البداية بهذا الخصوص قد أصبح قطعياً .

٢. أخطأت المحكمة بفسخ القرار على سند من القول إن المميز لم يقدم البينة لإثبات الضرر ليستحق التعويض وغفلت عن أن الخبرة قد طلبت لإثبات الضرر وهي وسيلة إثبات .

٣. أخطأت المحكمة في ردتها على أسباب الاستئناف فيما يخص المادة (١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية رغم أنها وبتشكيل معاير فسخت قرار محكمة البداية.

٤. أخطأت المحكمة في قرارها المميز بأن البينات المقدمة جاءت جميعها حول أمر التحويل بالإضافة إلى أنه لم يتم سماع أقوال الشهود لعدم الإنتاجية متensiّةً أن الخبرة من ذوي الاختصاص لتقدير الضرر الذي لحق بالمميزة هي بينة لإثبات الضرر .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٥/١١٥ قدم وكلاء المميز ضده لاحقة جوابية طلبوا في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

## الـ رـاـر

بعد التدقيق والمداولة تقدم المستدعى محمد إبراهيم علان بالطلب رقم (٢٠٠٩/٢١٩) أمام محكمة بداية عمان ضد المستدعى ضدها شركة البنك الأهلي الأردني بصفتها الخلف القانوني لشركة بنك فيلادلفيا للاستثمار .

موضوع الطلب : تصحيح حكم قضائي .

على سند من القول :

١. أقيمت الدعوى البدائية رقم (٢٠٠٣/٢٧٣٥) لدى محكمة بداية حقوق عمان وصدر بها حكم قضائي يحكم بالإزام المدعى عليها بدفع مبلغ (٢٠) ألف دولار أو ما يعادله وفائدة القانونية ولم تطرق المحكمة لموضوع العطل والضرر .

٢. صدق القرار استئنافاً .

٣. نقض القرار تمييزاً على اعتبار أن أمر التحويل هو حالة حق .

٤. أعيدت لمحكمة الاستئناف التي أصرت على رأيها بأن السند هو أمر تحويل .

٥. الهيئة العامة لمحكمة التمييز كيفت السند على أنه سند بنكي أو مصري وأصدرت قراراً مفاده أنه إذا كان للمدعي الحق بالطالب بالتعويض عن العطل والضرر الذي لحق به نتيجة عدم قيام المدعي عليها بتنفيذ أمر التحويل فإنه لا يخوله المطالبة بقيمة المبلغ في أمر التحويل .

٦. نظرت محكمة الاستئناف الدعوى وردتها في الشق المتعلق بالطالب بمبلغ (٢٢٠) ألف دولار ولفائدة واعتبرت أن محكمة البداية قد أغفلت التعرض لموضوع التعويض عن العطل والضرر .

٧. إن المدعي لم يقم باستئناف هذا الشق ولم تستأنفه المدعي عليها وكون حكم محكمة البداية بمبلغ + الفائدة القانونية كان تعويضاً عن الوفاء بمبلغ .

وكانت محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها رقم (١٢٧٨/١١٢) في الدعوى (٢٧٣٥/٢٠٠٣) المتضمن رد الطلب .

لم يرض المستدعي بالطلب فطعن فيه أمام محكمة الاستئناف التي أصدرت قرارها رقم (٢٧٥٥٠/١٢٢) تاريخ ٢٠١٢/٤ المتضمن فسخ القرار وإعادة الأوراق إلى محكمة الدرجة الأولى للبت في موضوع الطلب .

وبعد أن أعيدت الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها رقم (٢١٤٠/٢٠١٢/٢٧) تاريخ ٢٠١٤/١ المتضمن إلزام المدعي عليه البنك الأهلي الخلف القانوني لبنك فيلادلفيا للاستثمار بمبلغ (٢٢٠) ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار الأردني والرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة .

لم ترتضى المستدعى ضدها بالقرار فطعنت فيه أمام محكمة الاستئناف .

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم ( ٢٠١٤/٣٠٥٧٦ ) تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥ والمتضمن قبول الاستئناف موضوعاً وفسخ القرار المستأنف وبالوقت ذاته الحكم برد الطلب وتضمين المستدعى الرسوم والمصاريف وعدم الحكم بأتعب محاماة كون الطلب مقدماً في الدعوى رقم ( ٢٠٠٣/٢٧٣٥ ) .

لم يرض المستأنف ضده ( المستدعى في الطلب ) بالقرار الاستئنافي حيث استدعا تمييزه ولأسباب الواردة في لائحة التمييز .

وتقديم وكيل المميز ضده بـلائحة جوابية طلب فيها رد التمييز .

وللرد على أسباب التمييز جميعها ومفادها النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث مخالفة قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم ( ٢٠٠٩/٣٣١٧ ) الذي بموجبه ردت الهيئة العامة الطعن المقدم من المميز ضدها في القضية الاستئنافية رقم ( ٢٠٠٨/٣٢٦٥٩ ) فصل ٢٠٠٩/١/٢١ وإن قرار محكمة البداية في هذا الخصوص أصبح قطعياً .

ومن حيث القول إن الجهة المستدعية لم تقدم البينة على وجود الضرر .

فإنه وبالرجوع إلى قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم ( ٢٠٠٩/٣٣١٧ ) فقد ورد فيه أن الجهة الطاعنة ( شركة البنك الأهلي ) لم تتعرض من قريب أو بعيد للمطلب الآخر من الدعوى المتعلق بالعطل والضرر .

وحيث إن الحكم البدائي لم يتعرض إلى مطالبة المدعي بالعطل والضرر .

وحيث إن المادة ( ١٦٨ ) من قانون أصول المحاكمات المدنية قد نصت صراحة على أنه ( إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية فعليها بناءً على طلب أحد الخصوم أن تقضي الطلبات التي أغفلتها بعد تبليغ الخصم بذلك ويخضع هذا الحكم لقواعد الطعن التي تسرى على الحكم الأصلي ) .

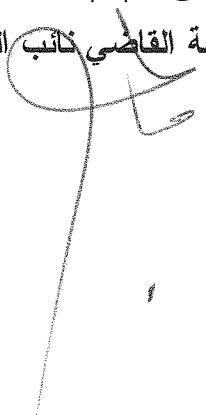
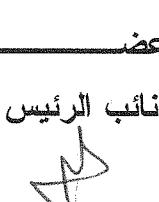
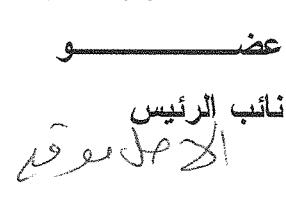
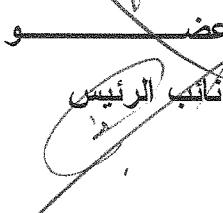
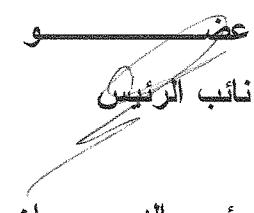
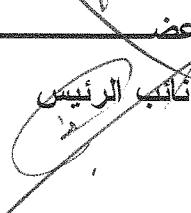
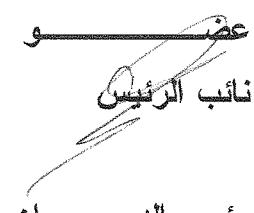
أي أن قرار الهيئة العامة المشار إلى رقمه أشار إلى أن القرار البدائي لم يتعرض للمطلب الآخر المتعلق بالعطل والضرر وإن القرار الصادر بذلك يخضع لقواعد الطعن التي تسرى على الحكم الأصلي ولم يرد في القرار أن المطالبة بالشق المتعلق بالمطالبة بالعطل والضرر هو حق للمستدعي وأن المطالبة من هذه الناحية تخضع لطرق الإثبات المقررة قانوناً.

وإن محكمة الاستئناف قامت بمناقشة البيانات المقدمة في الدعوى المتعلقة بالطلب وتوصلت إلى أنه لم يرد في البيانات ما يثبت حصول الضرر بصورة يقينية ومقنعة حيث إن الضرر غير مفترض.

كما أن الطاعن لم يبين ما هي البيانات التي تؤدي إلى الحكم بالضرر وإن ما توصلت إليه محكمة الاستئناف من هذه الناحية واقع في محله وأسباب الطعن مستوجبة الرد.

لهذا واستناداً لما تقدم نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٥ م.

 عضو	برئاسة القاضي نائب الرئيس
 نائب الرئيس	 نائب الرئيس
 عضو	 عضو
 نائب الرئيس	 نائب الرئيس
	 رئيس الديوان

دقق / ف. أ.

